معرفة الله تعالى ولا وجوب النظر الموصل لحصولها بعقد والطائفة الكرية كما مر
وانما وقع الخلاف في تعيين الواجب أولا هل هو المعرفة او النظر او القصد اليه اشار الى
بيان ما هو المختار بقوله فالحق فيه يقال **وجزم** القول **بان اولا** اى متقدما **مما** اى
بعض الامور التي **يجب** لذاته شرعا على المكلف عقيله بعد اتصافه بصفة
التكليف ان لم يكن مقابله **معرفة** اى معرفة وجود الله تعالى وما يجب له
من اثبات امور وسلبي امور وما يرجع الى ذلك من النبوات وتوابعها **هي** المعرفة
الايمانية وهي اول واجب على المكلف فحذف المضاف اليه لدلالة المقام عليه فاولا
اسم ان بمعنى متقدما لا اقحل بتضحيل والخبر والمجرور بعده لغو متعلق بالفعل
ومعرفة خبرات فهي مرفوعة ولا يجوز نصبها على ان اسم ان والخبر والمجرور ضرها
واولا حال من فاعل يجب لعدم افادته تعين كون الواجب اولا هو المعرفة والجعل
الخبر والمجرور وصفه لاولا لانه وان جاز فيقتضي وجوب مراعاة لفظها فيقال يجب بمثناه تحتيه
ومعناها فنعرا بمثناه فوقيه اذ معناها الواجبات والحق اختيار القول بان اول
الواجبات على المكلف هو معرفة الله تعالى وما يرجع اليها واجزم به غير ملتفت
الى ما في بعض الاقوال المذكورة في تعيين اول الواجبات فانه ارجحها لانه قول
امام اهل السنة وريسهم ابي الحسن الاشعري وانما كان حقيقا بالاختيار لان معرفة
الله تعالى عليها تنبني جميع الواجبات بل وسائر الشرعيات وعنها تنشعب جميع المعارف
الالهيات وقال الاستاذ اول واجب هو النظر في معرفة الله تعالى لانه المقدمة
الموصلة اليها وقال القاضي الدافع هذا الخلاف هو اول النظر لتوقف النظر على اول اجزائه
وقال ابن فورك وامام الحرمين القصد الى النظر لتوقف النظر على قصده
اى تفريغ القلب عن الشواغل وعزى هذا القاضي ايضا فلعله قولان وقيل
اول الواجبات التقليد وقيل النطق بالشهادتين وقال ابو هاشم وجماعة من
المعتزلة وهم اول الواجبات اى عقلا كما هو مذهبهم فيما سيأتي الشك وردّ الثاني
بانه اما ان يريد اول واجب باعتبار الخاصة ولا شك ان النظر ليس منها وانما
هو وسيلة الى المعرفة كما مثلوا به او باعتبار ما يتعلق به التكليف وسيلة كان او مقصدا
ولا شك ان النظر ليس كذلك اذ اول ما يتعلق به التكليف هو القصد الى النظر بتوجيه
القلب وتحليته عن الشواغل واقول يقضي احتمال الصحة للابد من ابطاله وهو ان
يريد اول الواجبات من الوسائل التامة لان يسبقه فلتة ما وردّ ذلك بانه لا يلزم من
استقلال النظر بالوجوب لافادته المعرفة ان تكون جزئه مستقلا به لعدم افادته
اياها فلا يصح ان يسند اليه الوجوب على الانفراد كما لا يسنده الوجوب لصوم بعض يوم
او ركعة من صلاة كذلك وردّ القول بان اول الواجبات للتقليد بانه لا يحصل المعرفة
الواجبة باجماع كما سيأتي اذ هو وان كان حاز ما مطابقا ليس معرفة ولا علما لان معه احتمال
النقيض

اول الواجبات

٢٧

النقيض ولو حسب الماك والمعرفة لا تحتمله النقيض ورد القول بانه النطق بالشهادتين
بان اجاب النطق ان كان مع وجود ما يضاده مدلولها في القلب من شك ونحوه فهو
اجاب للنفاق والا فيسمى ان النطق الكاذب ثبوت وان كان بعد تفريغ القلب من
الشواغل والجزم بمعناها ولو تقليدا فاول الواجبات انما هو الجزم الخالي في القلب بل يشترط
لانفس النطق كما هو بيّن وردّ ما ذهب اليه ابو هاشم ومن معه بان ان اراد بوجود
انه تعالى او بوصفائه كقدرته وهو مطلوب الازالة فلا يكون مطلوب الحصول لاسيما
على اصله الفاسد وهو النجم العقلي اذ كفر المنع قبيح لذاته وفي شرح المقاصد وقال
ابو هاشم اول الواجبات هو الشك لتوقف القصد الى النظر عليه الا يدوم قول المعترض
يلزم من النسبة مع اعتقاد المطلوب واللازم تحصيل الحاصل او نقيضه واللازم تحصيل الجهل
مع ما يضاده وردّ بوجهين احدهما ان الشك ليس بجهد وركونه من الكيفيات
كالعلم والمجهود بخصائصه او استدامته بان يحصل تصور الطرفين ويترك النظر
في النسبة ولا شيء منها بمقدور والثاني اختار الموافق بانه لو لم يكن مقدورا لم يكن
العلم مقدورا لانه ضده ونسبة القدرة الى الضدين على السواء فقط بما اعترف به من
ان العلم ليس بمقدور وانما المقدور تحصيله بمباشرة الاسباب وقد بينا ان وجود
النظر والمعرفة مسببة بالشك لما سيأتي انه لا يكون بدونه فحصل الوجوب فيه لكن
مقدمة للواجب المطلق بل للمحقق به كالتحصيل للزكاة والاستطاعة للحج فلا يجب تحصيله
وان اجاب المعرفة هو اجاب النظر قال في المواقف ان وجوب المعرفة مسبب بالشك
والا فالقول بوجوب الشك انما يبنى على كونه مقدمة للنظر لا المعرفة وكلا الوجهين ضعيف
اما الاول فلما فهم لا يجب مقدمة بمجرد ويرد عليه ان تكون من الافعال الاختيارية
بل ان يتمكن المكلف بتحصيله كالطهارة للصلاة وملك النصاب للزكاة ومعنى وجوبها
وجوب تحصيلها واما الثاني فلانه يقتضي ان لا يجب النظر والمعرفة عند الوهم
او الظن او التقليد او الجهل المركب وقد سبق بيّن وبمنع دفع الوهم والظن بان
الشك بيتا ولما لان معناه التردد في النسبة على استواء وهو الشك المحض او رجحان
احد الجانبين وهو الظن والوهم ودفع التقليد والجهل المركب بان الواجب حينما
هو النظر في الدليل والمعرفة وجه دلالته ليزول الجهل وذلك بان استمع النظر الشك
والطلب عند الجزم بالمطلوب او نقيضه مما لم ينتفع فيه بنزاع وفيه نظر لان قوله فيتوقف
انه ان كان مقدمة للنظر الواجب فليست من اسبابه ليكون اجابته اجابة له
بمعنى تعلق خطاب الشارع به وفيه نظر لان مراد من قال هو الواجب المعنى
كالنظر والمعرفة نعم لو قيل انه ليس من العلل التي يطلبها العاقل وحكم بانتفاء
ما تركها لم يلزم لكان شيء انتفى حالة اللزوم وهو اصل اول الباب
محو وزت افعل قلبت الحرف الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين

اصل اول